الكتاب العربي ومشكلات النشر والتوزيع

بقلم منير البعلبكي

الكلام في هذا الموضوع متسع ومتشعب .

متسع لان مجاله هو الثقافة نفسها ومشكلاته هي مشكلات الثقافة في الوطن العربي .

ومتشعب لانه ينتظم صنوفا من القضايا نادرا ما تندرج تحت موضوع مفرد او مبحث محدد .

من اجل ذلك يحسن بنا ان نسارع الى القول ان هذا البحث لا يعدو ان يكون عجالة قلم مجرد المام ببعض اطراف الموضوع ، مع توكيد على الاصول دون الفروع .

آ ـ مشكلات النشر

ونبدأ بمشكلات النشر

ـ ١ ـ

في رأس هذه المشكلات مشكلة هزال كمية المطبوع من الكتاب الواحد .

فمعدل المطبوع من الكتاب العربي اليوم يتراوح ، في احسن الحالات ، ما بين ثلاثة آلاف نسخة ، ولا يستثنى من ذلك غير بعض الكتب المدرسية والدينية والجنسية والمعاجم .

ومرد ذلك الى الامية ، في المقام الاول ، على تفاوت في ذلك بين قطر عربي وآخر . وهنا يحسن التبسط بعض الشيء .

ان عدد العرب الاحياء يبلغ نحوا من مئة مليون نسمة . وهو رقم ضخم خليق به ان يحتل ، في أيما جرد شامل لاعداد المواطنين في بلدان المعمور منزلة عالية جدا . فقليلة هي الامم التي يبلغ عدد ابنائها مئة مليون او يزيد .

وهذه الامم هي على التوالي : الامة الصينية (٧٥٩ مليونا) ، فالامة الهندية (٥٥٠ مليونا) ، فالامة الروسية (٢٤٢ مليونا) ، فالامة الاميركية (٢٠٥ ملايين) ، فالامة الاندونيسية (١٢١ مليونا) ، فالامة الباكستانية (١١٤ مليونا) فالامة اليابانية (١٠٣ ملايين) * . أي ان الامة العربية تجيء ، من حيث تعداد المواطنين ، في المنزلة الثامنة بين امم الارض ...

هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية فان عدد العرب الاحياء يبلغ ضعف عدد سكان فرنسا (٥٠ مليونا) ، وضعف عدد سكان ايطاليا (٥٢ مليونا) ، وقريبا من ضعف عدد سكان بريطانيا (٥٥ مليونا) ، والمانيا الغربية (٥٩ مليونا) .

ومحصل هذا كله اننا لا نشكو ، والحمد لله ، قلة في الانفس . ولكن انتشار الامية بنسبة ثمانين في المئة بين العرب المعاصرين يهبط بجمهور الكتاب العربي ، من وجهة نظر نظرية طبعا ، الى عشرين مليون قارىء آي الى قريب من عدد سكان رومانيا او أثيوبيا .

فاذا اعتبرنا توزع اهتمامات هذا الجمهور ، الصغير نسبيا ، على مختلف موضوعات المعرفة ، واضفنا الى هذا الواقع نوعا من الامية هو أمية المثقفين ـ هذه الامية التي تجعل متخرجي الكليات والجامعات ينقطعون عن المطالعة بعد نيلهم الشهادة الجامعية ـ اقول اذا اعتبرنا هذا كله لم يبق مجال للعجب من هبوط معدل المطبوع من الكتاب العربي الواحد الى المستوى الذي ذكرنا .

والحق اننا لا نزال حتى في الثلث الاخير من القرن العشرين أمة امية ، وفي احسن الحالات ، امة لا تقرأ . وان قراءنا في الاعم الاغلب طلاب المدارس الابتدائية والثانوية وطلاب الجامعات . ومن آسف ان قطاعا كبيرا من هؤلاء لا يكادون يتقنون واحدة أو اكثر من اللغات الاجنبية حتى ينصرفوا عن مطالعة الكتب العربية الى مطالعة الكتب الانكليزية أو الفرنسية ، وبذلك نفقد جزءا جديدا من جمهور القراء المفترض ، من حيث خيل الينا اننا كسبناه . ولعل مرد ذلك الى فقدان الثقة بالكلمة العربية المطبوعة ، سواء أكان الكتاب مؤلفا أو مترجما ولعل لهؤلاء المتحولين الى التثقيف على الكتاب الاجنبي عذرهم لان مؤلفينا ومترجمينا لم يعرفوا كيف يحتفظون بحسن ظنهم .

ولسنا في حاجة الى القول ان هزال كمية المطبوع من الكتاب العربي الواحد يؤدي الى رفع كلفة انتاجه ، وبالتالي الى غلاء ثمنه، والى تدني ارباح الناشرين وزهدهم في النشر الا اذا ضمنوا رواج الكتاب ـ كان يكون كتابا مدرسيا أو جامعيا مقررا أو مفروضا على الطلاب ـ كما يؤدي من ناحية ثانية الى هزال فاضح في عائدات الكتاب، وبالتالي الى زهدهم في التاليف والترجمة .

وخير علاج لهذه المشكلة الاولى ، من مشكلات النشر ، مكافحة الامية في جدية صارمة حتى لا يبقى في العرب انسان واحد يجهل القراءة والكتابة ، وتنشئة الجيل الطالع على حب المطالعة ، وانما يكون ذلك بتخصيص ساعة او ساعتين من ساعات التدريس للمطالعة ـ وهي طريقة اتبعتها بنفسي يوم كنت مدرسا للغة والادب فآتت احسن النتائج ـ وبتعديل البرامج على نحو يخفف من نزعة الطلاب الى الاعتماد

---

* الارقام مستقاة من كتاب العام الديموغرافي الذي تصدره الامم المتحدة .

على الحفظ من غير فهم ، في اكثر الاحيان ، ويؤكد على الثقافة الصحيحة التي هي حصيلة المطالعة في المحل الاول . ولعل من المفيد هنا ان نقترح ادراج مادة جديدة في الامتحانات الرسمية هي مادة الثقافة العامة يكون الفوز فيها ثمرة من ثمرات المطالعة الحرة .

ولا يفوتنا هنا النص على ضرورة تعزيز المكتبات المدرسية بضروب الكتب المثقفة ، وباهداء المتفوقين من الطلاب مكتبات صغيرة تكون نوى لمكتبات منزلية محترمة . وقد قرأت في العدد الاخير من مجلة « العربي » ان حكومة الكويت درجت منذ فترة على اهداء هؤلاء المتفوقين خزائن للكتب تفريهم في نهاية المطاف بتزويدها بما يروق لهم من نتاج الفكر ، وهو تقليد صالح لا بأس ان تأخذ به وزارات التربية في اقطار العروبة كلها .

ليس هذا فحسب ، بل اني أرى كحل جزئي لهذه المشكلة ، ان تعنى هذه الوزارات بانشاء مكتبة هامة في كل مدينة او بلدة او قرية عربية ، وبانشاء المكتبات المتجولة التي تتيح للمواطنين مزيدا من امكانات القراءة والاطلاع على النتاج الحديث . وان ترصد كل وزارة من وزارات التربية العربية اعتمادات سنوية لشراء عدد لا يقل عن المئتين من كل كتاب عربي جيد تصدره دور النشر ، وبذلك يتعود العربي المطالعة ، وتنتعش صناعة الكتاب وتتعاظم عائدات الكتاب والمؤلفين .

— ٢ —

المشكلة الثانية من مشكلات النشر هي غياب النقد الصحيح . وهي ظاهرة مستجدة ، بمعنى انها لم تكن قائمة او لم تكن على مثل هذه الحدة ، قبل ثلث قرن ، يوم كان النقد يحيا عصره الذهبي مع العقاد والمازني وطه حسين وامين الريحاني ومارون عبود ، ويوم كانت المقالة النقدية قادرة على ان ترفع كاتبا وتخفض آخر .

كل ما عندنا اليوم لا يعدو ان يكون تقريظا مجاملا ، او تجريحا متحاملا ، او مجرد تعريف مبني على ضرب من التلخيص المخل لمادة الكتاب ، او الاستعراض الجاف لفهرسته او الاستشهاد الخفيف بفقرات من مقدمته .

وهكذا يفتقد جمهور قرائنا المحدود من يدله على الكتاب الجيد فهو اشبه بالسابح الغر يتخبط في خضم متلاطم الامواج من الكتب التي تقذفها اليه المطامع اسبوعا بعد اسبوع ان لم نقل يوما بعد يوم ، ويفتقد الناشرون من يقدم نتاجهم الى الجمهور فهم يضطرون ، في كثير من الاحيان ، الى ان يكتبوا المقالات عن منشوراتهم باسماء مستعارة لتدرج في المجلات الادبية والثقافية لان هيئة التحرير في كل منها لا تضم ناقدا بصيرا قادرا على تقييم الانتاج ، او لان ميزانية كل منها تعجز عن تكليف ناقد ما ، اقاء اجر معين ، بوضع دراسة عن اثر من الآثار الفكرية . ومن هنا تضيع المقاييس ويستوي الغث والسمين تحت باب « الكتب التي وصلت الى المجلة اخيرا » ... في حين تخصص الصحف والمجلات في البلدان المسهمة في العمل الحضاري صفحات بكاملها لدراسة ثمرات الفكر وتقييمها بموازين موضوعية تهدي الجمهور الى الكتب القيمة الجديرة بأن ينفق عليها القارىء ماله ووقته . وقد بلغت ثقة الناس برأي الناقد ، في تلك البلدان ، حدا اصبح معه مجرد التنويه بكتاب ما ، في الصفحة الادبية من جريدة ، او في باب النقد من مجلة ، شبه تكريس لذلك الكتاب ، وآية على جدارته باهتمام الناس . ولن يستقيم امر النشر عندنا الا حين تأخذ صحافتنا نفسها بالعناية بالنقد الموضوعي الصحيح وتجند له ابرع الاقلام واعمقها ثقافة . وعندئذ فقط يستيقن الناشر انه ان طالع الناس بكتاب بعيد الاثر في حياة الجيل لم يمر هذا الكتاب مر السحاب من غير ان يشعر به احد ، وهو ما يحدث اليوم كل يوم تقريبا .

— ٣ —

هذا الكلام المقتضب على غياب النقد يسلمنا الى المشكلة الثالثة ، من مشكلات النشر ، اعني مشكلة الحرية . لكان الكتاب العربي لا يكفيه ضيق مجاله الحيوي — بسبب من امية الاميين وامية المثقفين — ولا يكفيه غياب الاقلام المثقفة القادرة على تقييمه وتقديمه الى جمهور القراء حتى يصطدم بجدار غليظ من الرقابة حيث يبقى في الادراج اسابيع ريثما يفرغ له الرقيب ، وحيث يحكم عليه بالاعدام ، في بعض الاحوال ، من غير ان تتاح له فرصة الدفاع عن النفس .

فكم من كتاب منع في هذا البلد العربي او ذاك بدعوى الثورية حينا ، وبدعوى الرجعية حينا ، وبدعوى المحافظة على الاخلاق او التعرض للنظام القائم احيانا اخرى ، او لمجرد ان الرقيب لم يفهم حقيقة مرامية او أساء فهم مراميه . وكثيرا ما يتردد الرقيب في اصدار الحكم على كتاب ليعمد آخر الامر الى وضع العلامة الحمراء عليه ايثارا للعافية . ذلك بأن احدا من رؤساء الرقيب لن يناقشه اذا منع ، في حين قد يفقد هذا الرقيب نفسه منصبه اذا تجرأ فاجاز .

انا أعلم ان لكل بلد عربي وضعه الخاص وضروراته الخاصة ، وان بعض الكتب التي تصدر عن المطابع العربية ينطوي على ما يفسد الخلق او يسيء الى قضية النضال الوطني ، ولكن الخطر يكمن دائما في المغالاة في استخدام هذا السلاح او في استخدامه لادنى شبهة . ولعل افضل علاج لهذه المشكلة ان يعهد بأمر الرقابة على الكتب الى اتحاد الكتاب في كل بلد عربي فذلك ادعى الى الانصاف ، وادنى الى الاصابة في الحكم . وقد كان من دواعي سروري ان أعلم ان بعض البلدان العربية تفكر جديا في القيام بهذه التجربة الرائدة .

— ٤ —

فاذا سلم الكتاب العربي من آثار امية الاميين ، وامية المثقفين ، وامية بعض المسؤولين عن شؤون الرقابة وتمت له بذلك اسباب النجاح كلها لم يسلم من آفة مستحدثة ناشئة عن نجاحه بالذات ، هي آفة التزوير . وتلك هي مشكلة النشر الرابعة ، ولعلها أدهى تلك المشكلات واشدها مضاضة على النفس ، ومردها هذه المرة الى ضرب آخر من الامية هو امية الناشرين انفسهم .

وتفصيل الامر ان في عالم النشر اليوم فئة من الدخلاء ليس لها هم الا ان ترصد الكتب الصادرة عن دور النشر والطباعة ، فلا تكاد تتسامح بأن كتابا بعينه قد حظي ببعض الرواج حتى تعمد الى اصداره في طبعة تجارية شائهة تطرد الطبعة الاصيلة من السوق كما تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة .

وهذه الآفة تتخذ اشكالا متعددة . فاذا كان الكاتب الناجح مترجما عمد المزور الى شراء نسخة منه واجرى على بعض كلماتها وفقراتها تعديلات يحاول فيها ان يوهم الناس بأن صنيعه ذاك مجرد ترجمة جديدة يدفع بها الى الاسواق بنصف ثمن النسخة الاصلية او أقل ... واذا كان الكتاب نسخة محققة عن اثر قديم ادخل على الحواشي والشرح تعديلات غبية تدمغ الكتاب بدمغة الرخص المعنوي والمادي .

حتى اذا ناقشته في ما صنع أجابك بقوله ان الكتاب المترجم ليس ملكا شخصيا لك ولكنه جزء من التراث الانساني ، وان النسخة المسوخة عن الطبعة المحققة هي قطعة من التراث العربي او الاسلامي الذي لا يجوز ان يكون حكرا لاحد — هذا اذا لم يلبس مسوح سدنة الثقافة الناذرين انفسهم لخدمتها فيزعم ان كل همه ان ييسر على الناس افضاء الكتاب باضفاء الصفة الشعبية عليه ...

وهكذا تضيع جهود المترجمين الحقيقيين والمحققين الثقات ، وتمتلىء الاسواق بما اصطلح على تسميته بكتب « الستوك » التي تحمل على العربات لتباع بسعر الكلفة تقريبا . وقد كان لهذا اثر بعيد في تزهيد المترجمين بالترجمة ، والمحققين بالتحقيق ، والناشرين بالنشر ، وتلك نكسة اصيبت بها صناعة الكتاب في السنوات الاخيرة

الماضية على نحو لم يعرف له مثيل من قبل .

ولكن البلاء الاعظم يكون عندما يحلو لقرصان النشر هؤلاء كتاب من تأليفك او تحقيقك حظي برواج كبير أو متوسط فيسارعون الى اقتناء نسخة منه ويدفعونها الى مطابع الاوفست لتخرجها طبق الاصل حاملة اسمك نفسه ، واسم دار النشر التي اخرجت كتابك ، وحتى تاريخ الطبع ايضا ، في محاولة الى اخفاء الجريمة من طريق التقليد الكامل على طريقة مزوري الطوابع أو العملة .

وعندي ان هؤلاء القرصان اخطر على المجتمع من اللصوص العاديين فاللص العادي قد يقدم على السرقة سدا لحاجة ، او تفريجا لضيق مالي، اماهؤلاء فانمايقترفون مايقترفون طمعافي مال حرام يجنونه من عرق المؤلفين ـ وقد لا يكون لهؤلاء المؤلفين موارد مالية غير مؤلفاتهم ـ او يختلسونه من نصيب الايتام الذين لم يخلف لهم آباؤهم غير هذه التركة الهزيلة يستعينون بها على العيش . والامثلة على ذلك كثيرة ، فقد زوروا كتب المنفلوطي ، وطه حسين ، وتوفيق الحكيم ، وعبد الرزاق السنهوري ، ووصل بهم الامر اخيرا الى تزوير قاموس المنجد ومراجع اخرى عربية واجنبية ، والبقية على الطريق .

والذي أراه ، علاجا لهذه المشكلة ، ان يصار الى وضع تشريع خاص يحدد فيه مفهوم التزوير تحديدا واضحا ويعتبر فيه التزوير جريمة تستحق اقصى العقوبات ويقع تحت طائلتها لا المزور وحده بل الكتاب المزور وبائعه على حد سواء . وان تعمد اتحادات الناشرين في البلاد العربية الى التشهير بكل من تسول له نفسه السطو على افكار الاخرين او على حقوقهم الادبية على هذا الشكل القبيح ، وطرده من عضويتها ـ ان كان عضوا فيها ـ والى مقاطعة كل صاحب مكتبة يشتري او يروج ايما كتاب مزور او يتعامل مع المزورين باي شكل من اشكال التعامل .

وقد درجت وزارة الاعلام السورية حديثا على خطة حميدة في هذا الباب تقضي بعدم السماح بدخول اية شحنة من الكتب الى الاراضي السورية ما لم تكن مرفقة بفاتورة رسمية من الناشر الشرعي، وبمصادرة كل شحنة يشتبه بانها صادرة عن « مصانع القرصنة » التي اتسع نشاطها في الآونة الاخيرة اتساعا يهدد مستقبل النشر كله ، في العالم العربي ، باعظم الاخطار .

ـ ٥ ـ

بقيت اخيرا مشكلة فوضى الترجمة واحياء التراث .

اننا نعيش اليوم في عصر نستطيع ان ندعوه عصر الترجمة . ونحن في هذا العصر محتاجون الى ترجمة روائع التراث الانساني شرقيا كان هذا التراث ام غربيا . وبدلا من ان تنظم حركة الترجمة وفقا لسلم قائم على اساس الاولويات نجد الناشرين يسارعون الى ترجمة كل كتاب يعتقدون انه جدير بان يعود عليهم بالربح العاجل ، ويتسابقون الى ترجمة الكتاب الواحد احيانا فتصدر منه طبعتان او ثلاث طبعات او اكثر ، على حين ان ترجمة واحدة جيدة تكفي ، وعلى حين ان خزائن التراث العالمي حافلة بالكتب التي لم يخطر لاحد حتى الان ان ينقلها الى العربية .

ولعل من ابرز اسباب هذه الفوضى ان بعض الناشرين يعمدون الى ترجمة الكتب من غير ان يستأذنوا اصحابها في ذلك او من غير ان يدفعوا اليهم بدل الترخيص بالترجمة . ولا شك في ان البلية تكون ادهى وامر حين يشتري ناشر حق الترجمة ثم يفاجأ باكثر من ترجمة غير شرعية للكتاب نفسه ، فتكسد طبعته في الاسواق ، ويضطر الى اللجوء الى القضاء ، وقد يلجئه ذلك من بعد الى اختصار الطريق فيصدر كتبه المترجمة من غير اذن او ترخيص .

ومما يساعد على استشراء هذا الداء ان بعض البلدان العربية لم تلتزم حتى لان باتفاقية برن ، في حين ان بعضها الآخر التزم بتلك الاتفاقية ، مما يضيع على ناشر الترجمة الشرعية فرصة استعادة ما دفعه ، ويؤدي الى نشوء منافسة غير متكافئة بين ناشري بلد عربي وناشري بلد عربي آخر .

ومن حقنا ان نتمنى على البلدان العربية التي لم تلتزم حتى الان باتفاقية برن ان تبادر الى توقيع هذه الاتفاقية ، وعندئذ يصبح كل نشر لايما ترجمة غير مرخص بها عملا يقع تحت طائلة العقاب .

هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية فاننا نعيش اليوم ايضا عصر احياء التراث العربي والاسلامي . واذا كان هذا الاحياء لا يحتاج الى ترخيص من احد فانه يحتاج على الاقل الى تنظيم . فالآثار العربية الجديرة بالنشر تعد بالآلاف ان لم نقل بعشراتها ، ومع ذلك فاننا نجد ان بعضها لم يحظ من الناشرين بأي اهتمام ، في حين ان بعضها الآخر ، كالاغاني والعقد الفريد ونهج البلاغة وامثالها ، قد نشر غير مرة ، وفي ذلك مضيعة للجهد والوقت والمال .

وفي امكان دور النشر أن تتعاون على التخفيف من حدة هذه المشكلة عن طريق تبادل المعلومات عن الآثار التي تعتزم احياءها وبذلك تتجنب التورط في اصدار طبعات مكررة للاثر الواحد وتنصرف الهمم الى بعث ما لم يسبق الى نشره من تراثنا العظيم . وانا اقترح ان تعمد الدائرة الثقافية بالجامعة العربية ، او اتحادات الكتاب في مختلف البلدان العربية ، الى تنظيم جداول بكتب التراث التي نشرت وبتلك الجديرة بالنشر والتي لم تر النور من قبل ، ليستهدي بها المشتغلون في هذا الجانب من جوانب العمل النشري .

تلك هي ، بايجاز تلي ، ابرز المشكلات التي يعيشها الناشرون يوميا . فلنتقدم الآن الى الكلام على القسم الثاني من البحث وهو مشكلات التوزيع . ونظرا لضيق المجال نجتزىء بالاشارة الى ثلاث من هذه المشكلات يخيل الينا انها اكثرها الحاحا واجدرها بالمعالجة في هذه العجالة .

٢ ـ مشكلات التوزيع

ـ ١ ـ

ونبدأ بمشكلة القيود المفروضة على اخراج العملة ، وهي مشكلة يومية يكتوي بنارها جميع الناشرين والموزعين بلا استثناء .

هذه القيود نوعان : جزئي وكلي . فاما القيود الجزئية فهي تلك التي تحدد اخراج العملة مجرد تحديد من غير ان تحظره مرة واحدة . وانما يتم ذلك من طريق منح الموزع اجازة سنوية او شهرية بمبلغ معين يحق له اخراجه من عملة البلاد شرط ان يثبت بما يقدمه من فواتير الاستيراد استخدامه هذا المبلغ في شراء الكتب من مصادرها المختلفة . ومتى ذكرنا ان هذه « الكوتا » غالبا ما تكون هزيلة بحيث لا تغني من جوع ادركنا ان مثل هذا التقييد خليق به ان يؤدي في نهاية المطاف الى الحد من نشاط الموزع ، والى اكراهه على الاكتفاء بتغطية جانب ضئيل من حاجة السوق المحلية الى الكتب ، وبذلك نصاب الحركة الثقافية في البلاد العربية بمثل الشلل النصفي ، ويحرم المثقفون كثيرا من المراجع التي لا غنية لهم عنها في عملهم اليومي .

واما القيود الكلية فهي تلك التي تحظر اخراج العملة من بلد الى آخر كلما اتصل الامر بالكتاب والناشرين تحظيرا كاملا . فانت تستطيع ان تسوق منشوراتك في بعض الاقطار العربية ولكنك لا تستطيع اخراج حصيلة مبيعاتك من تلك الاقطار . وليس عليك اذا رغبت في الاستمرار في التوزيع الا البحث عن وسيلة للافادة من تلك الحصيلة داخل حدود القطر نفسه ، او السعي الى اخراجها بطرق ملتوية لا يرتاح اليها ذوو الضمائر الحية .

وتكون النتيجة الحتمية لهذا الوضع توزيع اقل نسبة ممكنة من الكتاب الجيد المهيأة له كل مؤهلات الانتشار ، او التعرض لشتى الاغراءات الى اخراج العملة بطرق يعاقب عليها القانون .

ولست ارى من حل لهذه المشكلة غير رفع القيود ، بصورة استثنائية ، عن اخراج العملة بحيث يتمكن الموزعون في اي بلد عربي من طلب كل ما يحتاجون اليه من الكتب الصادرة في أي بلد عربي

آخر ، وبحيث يتمكن الناشرون من الحصول على ناتج مبيعاتهم في مختلف اقطار العروبة . حتى اذا ثبت للسلطات المحلية ان ناشرا معينا او موزعا معينا اساء استخدام هذه الحرية فعندئذ يكون من حقها ان تعمد الى انذاره اولا ، ثم الى تطبيق احكام القانون عليه بعد ذلك .

— ٢ —

ولننتقل الآن الى المشكلة الثانية من مشكلات التوزيع . انها مشكلة حصر الاستيراد في بعض الاقطار العربية بمؤسسة واحدة او شركة قومية واحدة . ويقتضينا الانصاف ان نشير ، بادىء ذي بدء ، الى ان هذه التجربة قد ساعدت على تنظيم العلاقة بين قطاعي النشر والتوزيع فحصرت التعامل بجهة واحدة يستطيع الناشرون الاطمئنان الى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاههم ، فهم غير مضطرين ، بعد ، الى الطيران مرة كل فصل او مرة كل سنة ، الى هذا القطر العربي او ذاك ، لقبض حصيلة مبيعاتهم او للتهديد باتخاذ الاجراءات القانونية لقبضها .

بيد ان لحصر الاستيراد بمؤسسة او شركة قومية واحدة محاذيره التي تحجب هذه الحسنة التي قدمنا بها للكلام على هذه المشكلة . ذلك بان في الحصر ، اولا ، تقييدا لحرية الكتاب ، وتمكينا لفئة لا تكاد تزيد على اصابع اليد الواحدة من التحكم في مصائر الثقافة في قطر بكامله . فكم من كتاب جليل لم يصل الى بعض البلدان الآخذة بهذا النظام لمجرد ان المسؤول عن المؤسسة المعنية ارتأى انه غير نافع ، او غير ضروري ، او غير مؤهل للرواج ... ولا نقول لانه ظن به شرا او خشي منه عاقبة .

وبذلك يوصد الباب نهائيا في وجه الكتاب ، ويحرم قطاع كبير من القراء من الاطلاع على اثر فكري جديد كان خليقا بهم ان يفيدوا منه لو قدر لهم ان يتعرفوا اليه .

ومن محاذير هذا النظام ان المسؤولين في المؤسسات المعنية كثيرا ما يتفردون في تقرير العدد الذي ينبغي استيراده من كتاب ما ، بصرف النظر عن قانون العرض والطلب ، وبذلك يتحكمون في مصير ذلك الكتاب ويحدّون من امكانات رواجه وتسويقه .

ولعل اخطر محاذير هذا النظام انه يحكم « مزاج » المسؤولين عن المؤسسة المعنية لا بمصائر كتب بعينها ، بل بمصائر دور نشر بكاملها . فقد يغضب هؤلاء المسؤولون — لسبب او لآخر — على دار من دور النشر فيحجمون عن التعامل معها احجاما كاملا الى اهمالها على سبيل العقاب او التأديب ، والمرء — وبخاصة اذا كان في مركز المسؤولية — قادر على ان يضر وينفع !!

انها تجربة جديدة ، وربما فريدة ، في العالم العربي . ولقد نجحت في بعض الاقطار ، واخفقت في بعض الاقطار . وكلامنا عليها لا يستهدف التجريح بأي من المؤسسات المنبثقة عنها — كما لا نحتاج الى القول — خاصة وانها تبذل غاية الجهد لاجتناب هذه المزالق .

— ٣ —

بقيت المشكلة الاخيرة وهي فقدان شركات التوزيع .

صحيح ان في العالم العربي عددا من الشركات المتخصصة لتوزيع المطبوعات ، ولكن هذه الشركات تقصر نشاطها ، او تكاد ، على توزيع الصحف والمجلات الدورية ، وقد كانت لبعضها تجربة سالفة في حقل توزيع الكتاب ، ولكنها سرعان ما اغلقت هذا الباب مكتفية من الغنيمة بالاياب .

ومن هنا ان كل دار من دور النشر تجد نفسها مضطرة اليوم الى توزيع كتبها بوسائلها الخاصة ، مستعينة على ذلك بوكيل او اكثر في هذا القطر العربي او ذاك . وما اكثر الاقطار العربية التي لم يصل اليها بعد نتاج كثير من دور النشر بسبب من هذا الوضع العجيب .

والواقع اننا في امس الحاجة الى قيام الشركات المتخصصة بتوزيع الكتاب على نطاق الوطن العربي كله بحيث يصل الى يدي القراء في جميع المدن وجميع القرى . من الخليج الى المحيط ، كما تصل الصحيفة او المجلة سواء بسواء . ولسنا نشك في ان ذلك خليق به ، اذا تم ، ان يدفع عجلة النشر والتوزيع اشواطا الى الامام .

ليس هذا فحسب . بل اننا في امس الحاجة الى قيام شركات قادرة على توزيع الكتاب العربي على نطاق عالمي ، بحيث يتوافر في اميركا وافريقيا واسيا ، وفي كل مكان ، وبخاصة في البلدان الاسلامية التي تعتبر سوقا اساسية من اسواق الكتاب العربي ، ولكنها سوق لا تزال حتى هذه اللحظة مجهولة او مهملة .

ولا ريب في ان توزيع الكتاب العربي على مثل هذا النطاق العالمي لن يؤدي الى تحسين اوضاع الناشرين والمؤلفين فحسب ، بل انه سوف يؤدي — وهذا اهم — الى نشر الثقافة العربية، قديمها وحديثها، في الدنيا كلها ، وهو مطمح ينبغي ان يكون هما من هموم الدائرة الثقافية الاعلامية في جامعة الدول العربية .

بقي ان نتقدم ، كحل لهذه المشكلة ، باقتراح يقضي بأن تتعاون كبريات دور النشر العربية ، في مختلف اقطار الوطن العربي ، على انشاء شركة توزيع عربية برأسمال ضخم تسهم فيه كل دار بما تستطيع، وعندئذ يصبح في الامكان ايصال الكتاب العربي الى ارجاء الدنيا الواسعة ، ويصبح في الامكان ايضا تبادل الانتاج من ايسر السبل فلا يعود التسويق قاصرا على الكتاب المصري والكتاب اللبناني دون غيرهما، بل ينتظم كامل الانتاج الثقافي العربي أيا كان موطن نشره . فكم من كتاب قيم ظل مجهولا ، وكم من كتاب كبير ظل مغمورا — على النطاق القومي العريض — لمجرد انه مطبوع او مولود في تونس او العراق او ليبيا ، او غيرها من ديار العرب ، وليس في مصر او لبنان .

وحبذا لو درست اتحادات الناشرين في البلاد العربية هذا الاقتراح المتواضع وعملت على تحقيقه بطريقة او باخرى ، فهي اعرف الناس بخطره ، واقدر الناس على تحقيقه .

منير البعلبكي
(اتحاد الكتاب اللبنانيين)

قصائد ليست محذرة الاقلام

احدث ديوان لشاعر المقاومة

سالم جبران

٢٠٠ ق . ل دار الآداب